

وكان لهذا الإجراء صدى كبير في الأوساط التاريخية والدبلوماسية والصحفية في جميع أنحاء العالم. بعد أن كان الباحث لا يأمل أن يطلع على وثائق بريطانية رسمية تعود إلى عهد أدركه بنفسه أو شاهده. وكان ذلك حافزاً على صدور دراسات تاريخية جديدة تتضمن معلومات كان لا بد لها - لولا القانون الجديد - أن تنتظر عشرين سنة أخرى قبل أن ترى النور. وتتضمن وثائق الحكومة أوراق مجلس الوزراء مداولاته Public Record Office البريطانية التي تحفظ في دار الوثائق أو مكتب السجلات العامة ومراسلاته، وإحدى عشرة وزارة رئيسية منها وزارات الخارجية والمستعمرات والدفاع والطيران، أما وثائق وزارة الهند (الملغاة) فهي محفوظة في مكتبة خاصة تسمى مكتبة وهي تشغل بناية . وهو يحتوي على وثائق وأوراق تراكمت على مدى فترة قاربت ٣٥٠ أي وزير العدل - وبمعيته موظف كبير - (Lord Chancellor) عاماً، وفي سنة ١٩٥٩ انتقلت تلك المسؤولية إلى أحد الوزراء وهو في قلب مدينة لندن، أو (Chancery Lane) بدرجة وكيل وزارة، وكان المركز عند تأسيسه يحتل بناية ضخمة، في شارع يسمى ولما (Ashridge) تلك التي تقل مراجعتها في بناية قديمة أخرى في مدينة تبعد عن لندن حوالي ١٥٠ كيلومتراً اسمها اشردج وقد تم تشييد هذه البناية العصرية قبل سنوات قلائل، ونقلت، (KEW) (ضاققت هاتان البنائتان بمحتوياتهما، وهي ضاحية (كيو إليها وثائق مجلس الوزراء ووزارات الخارجية والمستعمرات والحرب والطيران والتربية وبعض الوزارات الأخرى، وبقيت في البناية القديمة وثائق دوائر أخرى، والقضايا التي نظرت فيها المحاكم، كما بقيت وثائق وزارة الهند في مكتبتها الخاصة. وفي مشارق الأرض ومغاربها. خلال عملية صنع القرارات. أضواء مهمة على اتجاهات السياسة البريطانية في كل قطر من الأقطار، وطراز تفكير المسؤولين البريطانيين في شؤون المنطقة، وأسلوب معالجتهم للأمور التي تهمهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة إضافة إلى ما تكشفه من خلفيات الأحداث، ومدى النفوذ الذي كانت بريطانيا تمارسه في سياسة هذا البلد أو ذاك، وطبيعة علاقاتها برجاله.